

الا ان يخاف تلغ نفس او مال معصومين
او اختصاص كذلك وللغاصب بان كانت
في اللجة والخسبه في اسفلها فلا تنزع الا
بعد وصولها للشط لسهولة الصرايه بخلاف
الخسبه فيما مر لانه لا امد ينتظر ثم وحينئذ
ياخذ المالك قيمتها للجمله ولم ادر امرب
سقطت الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر
لاشط مقصود وكان النفس نحو القصور وكل مبيع
للتبهم وقول الرزك في كغيره الا اللبني
اخذ اما اصوله في الخطم اذ لا الشبهت
في جوان عن ادمي لان هذا هو الذي صرح به
تم حيث قالوا وخوفي الهلاك خوف كل محذر
بيخ التهم وفاقا وخلافه قالوا للحيوان غير
المالكول حكم الاذي الا انه لا اعتبار ببقا الشئ
اما نفس غير معصومه كزبان محصن ولو قال ان زنا
دميا ثم حارب واسترق وتارك صلاة بشرطه
وحزني ومرد وما غير معصوم كالحد في
فلا تبقى الاجلها لاهداسها وبنى معصومين
لان بين النفس والمال شبه تناقض وان صدقت
احدهما الاخر ولو وطى الغاصب الغصوب عالما
بالتحريم وليس اصلا للمالك حد وان حملت
لانه

لانه ان **وان جهل** تخريم الزنا مطلقا او بالفصحة
وقد عذر بقرب اسلامه ولم يكن مخالط ان او
مخالطنا وامكن اثنتيه ذلك عليه او نشأه
بعيد عن العلم **فلا حد** للشبهه **وفي الحالين**
اي حال عليه **جهل** **يجب** **المهر** وان اذن له المالك
لانه استوفى المنفعة وهي عين زانية اذا عرض كما يعلم
ما ياتي انها جاهله او مكرهه **نفس** **نفس** يتحد
وان تعدد الوطى في حالة الجهل لا يستد امر
الشبهه بخلافه مع العلم بتعدد تعدد الوطيات
ولو وطى مرة جاهلا ومرة عالما فمهران **يجب**
في البكر مهر ثيب مع ارش البكاره كما مر في البيع
ان ان رطبا **وعد** **علاه** بالتحريم كما نعلم قوله
الاي ان علمت **ووجب** **مهر** **على الصحيح** لانها
زانية وقد نص عن مهرها ولو اثن رضاه في سقوط
حق السيد لانه انما يشتهبه عنها ومن ثم سقط
بردتها قبل الوطى وارضاعها ارضاعا مفسدا
ويظهر في مزرع عالمه بالتحريم انها كبيرة في
سقوط المهر لان ما وجد منها صورة زنا فاعطيت
علمه الاثر انه لو مر اثنتيه اهما ثم بان فيها ذلك
رضاه **وعليها الجملان علمت** بالتحريم وكالزانية
مرته ما نعت عذردها ووطى المنشري من الغاصب